# الأضداد في كتاب الكامل للمُبَرِّد (تأمّل في المفهوم والمنهج)

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٤/٦/٢٦م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٥/١/٥م

***د. محمّد نور الدّين المنجّد****

## ملخص

يهدف هذا البحث إلى استجلاء مفهوم الأضداد عند المبرِّد في كتاب (الكامل)، واستنباط منهجه في درس الظاهرة ومناقشة ألفاظها، وعرض ما ذكره المبرِّد على المؤلفين في الأضداد قبله.

أوردنا تلك الألفاظ بحسب ورودها في الكتاب، وقد بلغ عددها أربع عشرة مفردة، واستعرضنا طريقة المبرِّد في تناولها بالوصف والتحليل.

استخلصنا مفهوم الأضداد عنده، فتبيَّن أن مصطلح (الضد) بقي حتى عصر المبرِّد أمشاجًا لم تتمايز معالمه، واستخلصنا معالم منهجه؛ فوجدناه يتسم بعشر سمات، هي: (التفسير السياقي، والاستشهاد، والتصريح بذكر الضدين، والحكم بضدية اللفظ، والتصريح بالمصادر، وتصريف بعض الألفاظ، والقياس، والترجيح، والاشتقاق، والمحاكمة العقلية)، واستكشفنا مدى تأثره بمن سبقه موافقة أو مخالفة، وجمعنا ختامًا أقوالًا له في الأضداد تناقلتها المصنَّفات من ورائه، وأنهينا البحث بخاتمة.

**الكلمات الدالة:** المبَرِّد، الأضداد، علم الدلالة، علاقات المعنى، لغويات عربية.

## Abstract

This study investigates and analyzes the term, the notion, and the method characterizations of antonymsin*Alkamil* book of *Almubarrid* (285 A.H) to explore the contribution of *Almubarrid* to the field of antonyms in Arabic linguistic heritage.

The study finds out fourteen antonymous lexemes, cited by *Alkamil*, and reveals ten methodological devices employed by *Almubarrid* while treating these lexemes: contextual explanation, citation, mentioning both counterparts, stating antonyms of lexeme, referring to sources, flection, analogy, probablism, derivation, and misology.

**Key words:** (Almubarrid, antonyms, sense relations, semantics, Arabic linguistic studies).

## المقدمـــــة

ألفاظ الأضداد عند العرب ظاهرة لغوية طريفة وغريبة، استوقفت اللغويين والمفسرين قديمًا، وما تزال مثابة للدارسين حديثًا، يؤوبون إليها بالبحث والتمحيص، وقد سلكوا في ذلك مذاهب شتى؛ فمنهم مؤيد يحطب بليل، فيجمع ويستكثر من هذه الألفاظ، ويلتمس لها الأسباب، ومنهم من يقيد الظاهرة، ويجعل من أسبابها منفذًا لتقليل ألفاظها، وما ذاك إلا لاضطراب المفهوم وغموض المنهج عند كثير ممن تناول الظاهرة بدءًا من عصر التدوين وما تلاه.

* أستاذ علم اللغة المساعد – قسم اللغة العربية – جامعة قابوس

كان عمرو بن عثمان سيبويه (١٨٠هـ-٧٩٦م) منا لأوائل الذين ألمحوا إلى الأضداد ضمن حديثه عن تقسيم الكلام في (باب اللفظ للمعاني)؛ إذ قال: "اعلم أنّ من كلامِهم اختلافَ اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ، واتفاقَ اللفظين واختلافَ المعنيين" (سيبويه، ١٩٨٨، ج:١، ص:٢٤)، وما من شك في أن الأضداد مندرجة في النوع الثالث وهو المشترك اللفظي، وقد صرح بذلك محمد بن المستنير قطرب (٢٠٦هـ-٨٢١م) في مطلع كتابه (الأضداد) فقال بعد أن ذكر تقسيم سيبويه: "ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعدًا ما يكون متضادًا في الشيء وضده" (قطرب، ١٩٨٤، ص: ٦٩).

وبقيت تعريفات المصنِّفين زمنًا بعد سيبويه غير واضحة المعالم؛ فقد اكتفى أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٤٨هـ-٨٦٢م) بالقول: "وضدُّ الشيء خلافه وغيره" (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص: ٧٢)، وبقي التعريف على تقسيم سيبويه عند محمد بن يزيد المبرِّد (٢٨٥هـ-٨٩٩م) غُفلًا من القيود الجامعة المانعة؛ إذ يقول: "وأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فنحو: وجدت شيئًا إذا أردت وجدان الضالَّة، ووجدت على الرجل من المَوْجِدَة، ووجدت زيدًا كريمًا علمت... وقولهم: أمر جلَلٌ كقوله: (كلُّ شيء ما خلا الله جلل) أي صغير... ويكون للتعظيم..." (المبرد، ١٣٥٠هـ، ص: ٢-٤).

وعرَّفه بعد ذلك محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ-٩٤٠م) بقوله: "هذا كتاب ذكر الحروف التي تُوقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤديًا عن معنيين مختلفين" (الأنباري، ١٩٨٧، ص:١). وهذه تعريفات موجزة ولا يصدق عليها اسم التعريف، حتى جاء أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي (٣٥١هـ-٩٦٢م) فزاد التعريف خطوة في الدقة والإنضاج، غير أنه لم يصل به إلى صفة الجامع المانع، فقال: "والأضداد جمع ضِدّ. وضِدّ كل شيء ما نافاه، نحوُ البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن. وليس كل ما خالف الشيءَ ضِدًا له. ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليسا ضِدَّين؛ وإنما ضِدُّ القوة الضعفُ، وضِدُّ الجهل العلمُ. فالاختلاف أعمُّ من التضادّ، إذ كان كل متضادَّين مختلفَين، وليس كل مختلفَين ضِدَّين" (أبو الطيب، ١٩٩٦، ص: ٣٣).

ويبدو أن التعريف المقتضب للأضداد باعتبارها نوعًا من المشترك بقي سائدًا حتى عهد قريب؛ فقد عرّف كثير من الدارسين المُحْدَثين الاشتراك فقالوا: "هو أن يدلّ اللفظ الواحد على أكثر من معنى، وزاد بعضهم: دلالة على السواء عند أهل اللغة، وأضاف آخرون: بأن يكون وضعًا أولًا، أو أن يكون الاشتراك على طريق الحقيقة لا المجاز" (المنجد، ١٩٩٩، ص: ٣٧).

- **أهمية الدراسة:**

لم يكن للمبرِّد -فيما نعلم- مصنف خاص بالأضداد، غير أنه أدلى بدلوه في مواضع متفرقة من كتبه -كما ألمحنا في التعريف- فجاءت أضداده ألفاظًا متناثرة بحسب سياقها، يقلب فيها نظره، ويُعمل فيها فكره، مستعينًا باضطلاعه في لغة العرب، وسعة اطلاعه على منظومها ومنثورها، وما أفاده من شيوخه وأسلافه، وإنّ عالِمًا بمنزلة المبرِّد لجديرة آراؤه بالبحث والتنقيب، وخليقة جهوده وأقواله بالجمع والترتيب، إحصاءً ووصفًا وتحليلًا، على اختلاف أنواعها، وتشعّب مسالكها.

ومن تلك الآراء والأقوال ما أسهم به في تناول الأضداد؛ فقد تكرر لفظ (الأضداد) في كتابه (الكامل) ثماني مرات، وأورد من ألفاظها أربعة عشر لفظًا، نرجو من خلالها اكتشاف أثره في هذه الظاهرة وإثرائها.

- **هدف الدراسة**

يهدف هذا البحث إلى استجلاء مفهوم الضد عند المبرِّد، وإلى تلَمُّس منهجه وموقفه إزاء ظاهرة الأضداد، واستشفاف تأثره بمن سبقه، وتأثيره في مَن جاء بعده، وذلك من خلال كتابه (الكامل) الذي يعدّ من أمهات كتب اللغة والأدب في التراث العربي؛ لنستخلص منها الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما مفهوم الأضداد عند المبرِّد؟
- ما منهج المبرِّد في عرض الأضداد في كتابه (الكامل)؟
- ما مدى تأثر المبرِّد بمن سبقه في الأضداد؟
- ما أثر ما ذكره المبرِّد عن الأضداد في كتابه (الكامل) فيمَن جاء بعده؟

- **منهج الدراسة**

نهجنا في هذه الدراسة أن نستعرض ما ذكره المبرِّد من ألفاظ الأضداد في تضاعيف كتابه (الكامل) مرتبة حسب تسلسل ورودها في الكتاب، ونحدد الخطوات التي اتبعها في مناقشة كل لفظ، ونعرض ما ذكره على سابقيه ومعاصريه، ولا سيما قطرب وعبد الملك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ-٨٣١م) وشيخه عبد الله بن محمد التَّوَّزي (٢٣٣هـ-٨٤٧م)؛ لنميز رأيه من آرائهم، ونستكشف ما أفاده منهم أو وافقهم فيه، وما أضافه في رسم معالم هذه الظاهرة وتطور مناقشتها؛ لنستخلص بعد ذلك أبعاد المصطلح في ذهن المبرِّد، ولنرسم من تلك الجزئيات معالم منهجه في تناول الظاهرة.

**ثانيًا – أضداد المبرد في (الكامل)**

١. **(جلل):**

يقول المبرِّد: "كما قال الأول – وغُبِطَ بميراثٍ وَرِثَه من أحد أهله-:

يقول جَزْءٌ ولم يقُل جـلَلا ... إني تزَوَّجْتُ ناعِمًا جَذِلَا

إنْ كُنْتَ أَزْنَنْتَني بِها كَذِبًا ... جَزْءُ فَلَاقَيْتَ مِثْلَها عَجِلَا

أُغْبَطُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ ... أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلَا

قوله: "ولم يقُل جَلَلا": أي صغيرًا، والجلل يكون للصغير، ويكون للكبير، من ذلك قوله: (كُلُّ شَيءٍ ما خلا اللهَ جَلَلْ)، أي: صغير، وقال لبيدٌ في الكبير[١]:

وأَرَى أَرْبَد قَدْ فَارَقَني ... ومِنَ الأَرْزَاءِ رُزْءٌ ذو جَلَلْ" (المبرد، ١٩٩٧، ص:٩٤).

لعل أبرز ما يلحظ في تناول المبرِّد لكلمة (جلل) أنه:

- ذكر أبياتًا لشاعر لم يسمِّه، وإنما وصفه بما يوطِّئ لفهم الأبيات.
- فسر (الجلل) تفسيرًا سياقيًا يحتم معنى (الصغير)، رغم احتمالها مفردةً معنى (الكبير) كما أردف.
- حكم على الكلمة بالضدية بقوله: "والجلل يكون للصغير، ويكون للكبير".
- أعقب ذلك بشاهد من كلام العرب ينهض دليلًا لمعنى (الصغير) الذي بينه في سياق الأبيات، وهو قول شاعر لم يسمّه: (كُلُّ شَيءٍ ما خلا اللهَ جَلَلْ).

- عاد يؤيد حكمه بضدية الكلمة ودلالتها على معنى (الكبير) بقول لبيد: (... ومِنَ الأَرْزَاءِ رُزْءٌ ذو جَلَل).
- لم يذكر المبرِّد المصدر الذي استقى منه.

وقد تبع المبرِّد في حكمه هذا من سبقه ممن قال بالأضداد وألّف في جمعها، ومنهم: قطرب (قطرب، ١٩٨٤، ص:٧٦)، وأبو عبيدة (٢١٠هـ) (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص: ٨٤)، والأصمعي (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص:٩-١٠)، ويعقوب بن إسحاق بن السكيت (٢٤٤هـ-٨٥٨م) (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص:١٦٧)، وأبو حاتم السجستاني (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص: ٨٤)، فقال مثل ما قالوا، واستشهد ببعض ما استشهدوا، ولم نجد له تفرُّدًا أو إضافة في تحليل هذه اللفظة أو تعليل ضديتها.

بل إننا نكاد نجزم أنَّ ما ذكره إنما تلقاه عن أستاذه التَّوَّزي كما صرَّح في غير موضع من كتابه الكامل، غير أنّه هنا أغفل الإشارة إليه؛ فإنَّ ما ذكره المبرِّد في (جلل) يكاد يتطابق مع ما ذكره التَّوَّزي في أضداده (آل ياسين، ١٩٧٩، ص١٦٥).

وجدير بالذكر ابتداءً أن قول لبيد الذي ساقه المبرِّد لمعنى الكبير يستشهد به السجستاني لمعنى (الهين) (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص:٨٤)، ويجوز فيه الضدان عند قطرب مع ترجيح (الهين)، يقول بعد ذكر البيت: "غير عظيم، وقال: يجوز أن يكون غير هين وغير شديد" (قطرب، ١٩٨٤، ص:٧٥)، والتعويل في ذلك على مكانة (أربد) في نفس لبيد قبل فراقه، والسياق يحتمل الضدين؛ فإن كان (أربد) عزيزًا لدى الشاعر ففراقه رزء كبير ذو خطر، وإلّا فهو رزء صغير لا خطر له.

واستجلاء مناقشة الضدية في كلمة (جلل) إبان مراحل التأليف يكشف عن توجيه دقيق في استخدام اللفظ وتعليل لطيف لأساليب العرب في كلامها.

فالأصمعي-وهو من أوائل المؤلفين في الأضداد-يعبر عن معهود العرب في دلالة (جلل) على الصغير لم نجدها في أضداده، وإنما رواها عنه الحربي (٢٨٥هـ) في غريب الحديث، يقول: "أخبرني أبو نَصْرٍ عَنِ الأَصْمَعِيِّ يُقَالُ: ذَلِكَ أَمْرُ جَلَلٌ في جَنْبِ هَذَا الأَمْرِ، أَي: صَغِيرٌ يَسِيرٌ. والجَلَلُ: العَظِيُم" (الحربي، ١٤٠٥، ج:١ ص:١٢٢)، فالتعويل في فهم المعنى عند العرب على ما يكون في جنبه، أي: يقاس به، فالأصل في الجلل العظيم، فإذا ما قيس بأعظم منه قلَّ خطرُه وصَغُر شأنه.

وهذا بالضبط ما عبر عنه عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ-٨٨٩م) المعاصر للمبرِّد (٢٨٥هـ)؛ إذ يقول مناقشًا ضدية (جلل) و(بعض): "وقالوا للكبير: (جلل)، وللصغير: (جلل)؛ لأنّ الصغير قد يكون كبيرًا عند ما هو أصغر منه، والكبير يكون صغيرًا عند ما هو أكبر منه، فكلّ واحد منهما صغير كبير؛ ولهذا جعلت (بعض) بمعنى (كلّ)؛ لأنّ الشيء يكون كلّه بعضًا لشيء، فهو بعض وكلّ" (ابن قتيبة، ١٩٧٣، ص:١٨٩).

ويشهد لهذا التعليل أيضًا ما رواه أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (٣٥٦هـ-٩٦٧م) من قول عمران بن حطان (الأصفهاني، ٢٠٠٨، ج:١٨ ص:٨٧):

وكُلُّ كَرْبٍ أمامَ الموتِ مُتَّضِعٌ ..... للموت، والمَوتُ فيما بَعْدَه جَلَلُ

والمعنى كل كرب بالقياس إلى الموت هين متواضع، فالموت عظيم خطير، ولكن ما بعد الموت أعظم وأخطر، بل إن الموت يصغر إزاءه، وإذن فالموت كبير إزاء كروب الدنيا، وصغير أمام كروب الآخرة وما فيها.

فالمتأمل في الكلمة ومعنييها (الكبير والصغير) يجد أنّ الخَطْب يكون كبيرًا إذا ما قيس بأصغر منه، ويكون صغيرًا إذا ما قيس بأكبر منه؛ فهو كبير وصغير في آن معًا ولكن باختلاف الموازنة بينه وبين شيئين آخرين، والمعوَّل عليه في هذا وذاك إنما هو السياق.

**٢. (نبل):**

يتابع المبرِّد حديثه عن الأبيات السابقة فيقول عن (النَّبَل) في البيت الأخير:

أُغْبَطُ أنْ أُرْزَأَ الكِرامَ وأن ... أُورثَ ذَوْدًا شَصائِصًا نَبَلَا

"وقوله: (شَصائِصًا)، يعني حقيرة دميمة. وزعم التَّوَّزي أنَّ النَّبَل من الأضداد، يكون للجليل والحقير، واحتج بهذا البيت الذي ذكرناه، قال: يريد ههنا الحقيرة" (المبرد، ١٩٩٧،ص:٩٤-٩٥).

ولعل أول ما يطالعنا في عرضه لهذه الكلمة:

- تصريحه بالمصدر الذي اعتمد عليه في ذكر ضدية (النَّبَل)، وذلك في قوله: "زعم التَّوَّزي".
- ذكره المعنيين الضدين، قال: "يكون للجليل والحقير".
- إحالته الشاهد والمعنى على المصدر (التَّوَّزي)، قال: "واحتج بهذا البيت الذي ذكرناه، قال: يريد ههنا الحقيرة".
- إغفاله الاحتجاج لمعنى (الجليل) من كلام العرب.

وتتبعُ الكلمة في كتب الأضداد قبل المبرِّد يهدينا إلى موقفه منها ورأيه فيها:

فالأصمعي أول من ذكرها في الأضداد، أورد الأبيات ثم قال: "ويعني بالنّبَل القليلة، والنّبَل الخيار" (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص:٥٠)، ثم جاء بعده التَّوَّزي فزعم -كما قال المبرِّد- أنَّ (النَّبَل) من الأضداد، يكون للجليل والحقير، ولم نجد كلمة (النَّبَل) في كتابه المطبوع (آل ياسين، ١٩٧٩، ص:١٦٤-١٩٠)، وهو بهذا يسلك مسلكًا جديدًا في ضدية الكلمة إن صحت.

ثم أتى ابن السكيت(٢٤٤هـ) الذي يبدو أنه نقل في كتابه (الأضداد) عن الأصمعي؛ إذ إنه ذكر الأبيات ثم قال: "ويعني بالنَّبَل ها هنا القليلة، والنَّبَل الخيار"(الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص:٢٠٣)، ثم أبو حاتم السجستاني يعبر في كتابه (الأضداد) عن الجليل والحقير بالضخامة والخسة، يقول: "قالوا: النَّبَل الضخم، يقال: ضبٌّ نَبَل، والنَّبَل الخسيس" (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص:١٣٣)، وذكر الشاهد.

وإثبات المبرِّد قول شيخه التوَّزيّ وإحجامه عن المخالفة أو التعليق يدل على الموافقة والاتباع، والقول في كل ما ذكروه لا يخرج عمّا قيل في (جلل)، فيكون (النَّبَل) جليلًا وكبيرًا في جنب شيء دونه، ويكون حقيرًا وصغيرًا إزاء شيء يفوقه.

**٣. (شرى):**

يقول المبرِّد: "وقال رجل يُكْنى أبا مخزوم، من بني نَهْشل بن دارم:

إنَّا بني نهشلٍ لا نَدَّعِي لأبٍ ... عنه، ولا هو بالأبناء يشرينا

... وقوله: (يَشْرينا) يريد يبيعنا، يقال: شَرَاه يَشْريه إذا باعه، فهذه المعروفة، قال الله عز وجل: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ (يوسف:٢٠)، وقال ابن مُفَرِّغٍ الحميري:

شَرَيْتُ بُرْدًا، ولولا ما تكنَّفني ... من الحوادث ما فارقته أبدا

ويكون (شَرَيْتُ) في معنى (اشتريت)، وهو من الأضداد، وأنشدني التَّوَّزيُّ:

اشْرُوا لها خَاتنًا وابغوا لِخُنْتَبِها ... مَوَاسيًا أربعًا فيهنَّ تذكيرُ" (المبرد، ١٩٩٧، ص:١٤٥-١٤٨).

وهنا نجد المبرِّد يعرض رأيه في ضدية الكلمة متبعًا الخطوات الآتية:

- يشرح الكلمة بمرادف لها بقوله: "(يَشْرينا) يريد يبيعنا".
- يذكر تصريف الفعل في الماضي والمضارع: "يقال: شَرَاه يَشْريه إذا باعه".
- يحكم على المعنى الأول بأنه معروف.
- يؤيد المعنى المعروف بآية قرآنية وشاهد شعري معزو لقائله.
- يذكر المعنى النقيض بقوله: "ويكون (شَرَيْتُ) في معنى (اشتريت)".
- يحكم بأن اللفظ من الأضداد.
- يستشهد للمعنى الثاني ببيت واحد سمعه من التَّوَّزي ولم يعزه لأحد.

والذي يثير الانتباه أنّه استشهد للمعنى المعروف بشاهدين، واحتج للمعنى غير المعروف بشاهد واحد سمعه من التَّوَّزي.

وتعقُّب الكلمة عند الأوائل يهدي إلى إشارات جديرة بالتأمل؛ فقد ذكر قطرب الفعل (شرى) ولم يقل إنه بمعنى (الاشتراء)، يقول: "وقالوا: اشتريت الشيء وشريته أشريه شرى وشراء ممدود، أي: بعته" (قطرب، ١٩٨٤، ص:٩٨)، وهذا يعني أن (اشتريت) و(شريت) يؤديان معنى (بعت)، وليس في كلام قطرب ما يدلّ على أن (شريت) بمعنى (اشتريت). وقال الأصمعي: "شراه ملكه بالبيع وأيضًا باعه" (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص:٥٩)، ولم يستشهد لمعنى مَلَكه بالبيع (أي اشتراه)، ولعل التَّوَّزي أول من استشهد لمعنى (الاشتراء)، فقال: "وقال أبو محمد: اشتريت وشريت لغتان في البيع والشراء، ... وأنشد:

اشْرُوا لنا خَاتنًا وابغوا لِخُنْتَبِها ... مَعاولًا سبعةً فيهنَّ تذكيرُ"(آل ياسين، ١٩٧٩، ص:١٧٢)

ويلفت النظر في الشاهد أمور:

- منها أنه لم يذكره قطرب (٢٠٦هـ) ولا الأصمعي (٢١٦هـ)، وهما قبل التَّوَّزي (٢٣٣هـ).
- ومنها أنه مجهول القائل.
- ومنها أنه تعددت الروايات فيه؛ فالذي ذكره التَّوَّزي لا يتطابق مع ما ذكره المبرِّد؛ ويختلف كذلك عما ورد – فيما بعد – عند الأنباري (٣٢٨هـ):

"اشْرُوا لها خَاتنًا وابغوا لِخاتنها ... مَعاولًا سبعةً فيهنَّ تذريبُ" (الأنباري، ١٩٨٧، ص: ٧٣)

ففي هذا الشاهد اضطراب في الرواية من أربعة وجوه:

١. ورد عند التَّوَّزي (اشْرُوا لنا)، وعند المبرِّد والأنباري (اشْرُوا لها)، ونرجح أن يكون هذا تصحيفًا من المحقِّق.
٢. قال التَّوَّزي والمبرِّد (وابغوا لِخُنْتَبِها)، وعند الأنباري (وابغوا لِخاتنها).
٣. ذكر التَّوَّزي والأنباري (مَعاولًا سبعةً)، ورواه المبرِّد (مَوَاسيًا أربعًا).

٤. عند التَّوَّزي والمبرِّد (فيهنَّ تذكيرُ)، وعند الأنباري (فيهنَّ تذريبُ).

صحيح أن موضع الشاهد لم يتأثر بتعدد الروايات؛ إذ جميعها تقول (اشْرُوا خاتنًا)، غير أن المعنى مع اتفاق الروايات عليه لا يوافق معنى (الاشتراء) الذي سيق الشاهد له، ولا حتى معنى (البيع)، ولا يصح فيه شيء من ذلك؛ إذ (الخاتن) لا يباع ولا يشترى، اللهم إلا إن كان عبدًا، ولا مناسبة له في البيت، والذي نرجحه في المعنى أنه (اشروا لها خاتمًا)، أي: بيعوا خاتمًا لها وابغوا بثمنه معاولًا أو مَوَاسيًا...، وبيت هذا شأنه من تعدد الروايات واحتمال المعاني لا يصح أن يكون شاهدًا.

وثمة شيء آخر في منهج المبرِّد هنا؛ ذلك أنه أغفل تداخل اللغات في هذه الكلمة، إذ دلالة (شريت) على معنى (البيع) إنما هي لغة خاصة في بني أسد، يقول قطرب: "و(شريت) في معنى (بعت) في لغة غاضرة من بني أسد" (قطرب، ١٩٨٤، ص:٩٨)، وتعدد اللغات وتداخلها ملمح لا بد من الإشارة إليه، سواء عند من يجعله سببًا لنشوء الأضداد في لغة العرب، ومن يجعله سببًا لإنكارها.

**٤. (قدوع، ركوب، رغوث، حلوب):**

يقول المبرِّد: "وكان الحجاج بن يوسف يقول على المنبر: أيها الناس، اِقْدَعوا هذه الأنفس؛ فإنها أسألُ شيء إذا أُعطِيَت، وأمْنعُ شيء إذا سُئِلت، ... قوله: (اِقْدَعُوا) يقول: اِمنعوا، يقال: قَدَعْتُه عن كذا: أي منعته عنه، ومنه قول الشماخ[٢]:

إذا ما استافَهُنَّ ضربْن منه ... مكانَ الرُّمح من أنفِ القَدُوعِ

... يريد بالقَدُوع المقدوع، وهذا من الأضداد، يقال: طريق ركوب إذا كان يُرْكَب، ورجل ركوب للدَّوابِّ إذا كان يركبها، ويقال: ناقة رَغُوث إذا كانت تُرْضِع، وحُوَار رغُوث إذا كان يَرضَع، ومثل هذا كثير، يقال: شاة حلُوب إذا كانت تُحلَب، ورجل حلُوب إذا كان يَحلُب الشاة. والقدوع ههنا: البعير الذي يُقْدَع، وهو أن يريد الناقة الكريمة ولا يكون كريمًا، فيُضرَب أنفُه بالرمح حتى يرجع، يقال: قدَعْتُه، وقَدَعْتُ أنفَه. ويروى أن رسول الله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –لما خطب خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي ذكر ذلك لورقة بن نوفل فقال: محمد بن عبد الله يخطب خديجة بنت خويلد، الفحل لا يُقْدَعُ أنفُه" (المبرد، ١٩٩٧، ص:٣٠٨–٣٠٩).

ونلحظ فيما ذكره المبرِّد أمورًا تعبر عن منهجه في ضدية هذه الكلمات، هي:

- شرحه الكلمة حين قال: "(اِقْدَعُوا) يقول: اِمنعوا، يقال: قَدَعْتُه عن كذا: أي منعته عنه".
- استشهاده بقول الشماخ لإثبات معنى المنع.
- خروجه عن صيغة الكلمة إلى صيغة صرفية أخرى، وهو قوله: "يريد بالقَدُوع المقدوع".
- حكمه على الكلمة بضديتها بقوله: "وهذا من الأضداد".
- إغفاله المعنى الضد؛ فقد ذكر (المنع) في الكلمة، والحكم بالضدية يستوجب المعنى الآخر، وهذا الآخر يحتمل معاني تختلف باختلاف السياق؛ فقد يقابل المنع بالوجوب أو بالعطاء أو بالسماح، غير أن المبرِّد لم يذكر أيًّا من ذلك.

- تبيينه المراد بأمثلة أخرى، وهي ما ذكره عن الركوب والرغوث والحلوب، ودلالة كل منها على الفاعل والمفعول.
- إغفاله الشواهد الشعرية لما استدل به لمعاني الركوب والرغوث والحلوب.
- القياس على تلك الأمثلة؛ إذ يُستشف من قوله: "والقدوع ههنا: البعير الذي يُقْدَع" بعد قوله: "شاة حلُوب إذا كانت تُحلَب، ورجل حلُوب إذا كان يحلُب الشاة" يُستشفّ أنه يقيس (قدوع) على (حلوب) وما قبلها من (ركوب) و(رغوث)، فدل على أن الضد هو الفاعل الذي يَقدَع، قياسًا على ما ذكر من الأمثلة.

وبالعودة إلى كتب الأضداد يتضح المراد؛ فالأصمعي يقول: "والقدْع: الردّ والكفّ، والقَدُوع: الذي يقدَع، أي: يكُفّ، والقَدُوع: المقدوع" (الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص:٥٥).

ومما يحمد للمبرِّد أنه نظم هذه الألفاظ في سلك منهجي واحد، وذكر معنييها الضدين، ثم قاس بعضها على بعض، واستخلص قاعدة مفادها أن صيغة (فعول) تصلح للفاعل والمفعول، وهذه منهجية واضحة المعالم لمسناه في قول قطرب بعد أن ذكر طائفة من ألفاظ (فعول): "فنقول: هذا كله الذي ذكرنا أضداد على فاعل ومفعول"(قطرب، ١٩٨٤، ص:٨٥)، ولعل المبرِّد أفاد قياسه منه، أو وافقه.

والذي نذهب إليه في هذه الألفاظ أن الضدية ليست في مادة الكلمة كما هو واضح، وإنما هو في صيغتها على وزن (فَعُول) الدالة على المبالغة؛ إذ العلة في وزانها لا في مادتها، وبطون المعاجم حبلى بالكثير من مثل هذه الأضداد إن صحت تسميتها بالأضداد؛ وذلك أننا لا نسلم بضدية أكثرها، وخصوصًا الأمثلة التي ذكرها المبرِّد آنفًا، وبيان ذلك أن (الحلوب) مثلًا لا يتصور أن تدل على فاعل ومفعول متحدي الذات؛ فإما تكون شاة حلوبًا (محلوبة) أي يكثر حلبُها، أو يكون رجلًا حلوبًا (حالبًا) أي يُكثِرُ الحَلْبَ، ويستحيل أن تكون شاة تَحلِب أو رجلًا يُحلَب.

وكذلك (الرغوث) لا يتصور أن تدل على فاعل ومفعول متحدي الذات؛ فإما أن تكون ناقة رغوثًا (مرضوعة)، أو يكون حُوَارًا رغُوثًا (راضعًا)، على المبالغة فيهما، ويستحيل العكس.

ومثلهما (الركوب)، لا يتصور أن تدل على فاعل ومفعول متحدي الذات؛ فإما تكون طريقًا أو دابةً ركوبًا (مركوبة)، أو يكون رجلًا ركوبًا (راكبًا) للدواب، أيضًا على المبالغة فيهما، ويستحيل العكس.

وكذلك الأمر في (القدوع)، إما أن يكون بعيرًا مقدوعًا، أو إنسانًا قادعًا، وما أورده المبرِّد من حديث ورقة بن نوفل خير دليل على حمل اللفظ على التشبيه بالبعير لا يُقدَع أنفه؛ لأن معنى المفعول فيما نرجح خاص بالبعير، ودلالته على الإنسان بمعنى المفعول غير أصيلة؛ لأنه في الأصل قادع لا مقدوع، والمِقدعة أداته، جاء في التاج: "والمِقْدَعةُ، (كمكنسة: العَصا) يَقْدعُ بِهَا، ويَدْفَعُ بِهَا الإِنسانُ عَنْ نَفْسِهِ" (الزَّبيدي، ١٩٨٤، ج:٢١ ص:٥٢٥).

فالنظر لا يكون في مادة الكلمة، ولا في صيغتها الدالة على فاعل ومفعول غير متحدي الذات، وإنما يكون تمحيص الضدية في الدلالة على المعنيين في ذات واحدة، ومثال ذلك ما ذكره أبو حيان محمد بن يوسف (٧٤٥هـ-١٣٤٤م) عن (الودود) في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴾(هود:٩٠)، يقول: "(ودود) بِنَاءُ مُبَالَغَةٍ مِنْ وَدَّ الشَّيْءَ أَحَبَّهُ وَآثَرَهُ، ... وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَدُودٌ فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ. وَقَالَ الْمُفَسِّرُونَ: وَدُودٌ مُتَحَبِّبٌ إِلَى عِبَادِهِ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ. وَقِيلَ: مَحْبُوبُ الْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَتُهُ لِعِبَادِهِ،

وَمَحَبَّتُهُ لَهُمْ سَبَبٌ فِي اسْتِغْفَارِهِمْ وَتَوْبَتِهِمْ، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا وَفَّقَهُمْ إِلَى اسْتِغْفَارِهِ وَالرُّجُوعِ إِلَيْهِ، فَهُوَ يَفْعَلُ بِهِمْ فِعْلَ الْوَادِّ بِمَنْ يَوَدُّهُ مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ"(أبو حيان، ١٩٩٣، ج:٥ ص:٢٥٥)، فـ (ودود) هنا دلت بحسب التفسير على الفاعل والمفعول في ذات واحدة؛ فالله جل جلاله وادٌّ ومودود معًا وفي آن واحد، ومردّ ذلك إلى احتمالية الصيغة الصرفية لهما جميعًا.

**٥. (صريم):**

يقول المبرِّد: "وقوله – أي: الفرزدق –: (ليشرب ماء القوم بين الصرائم)[٣]، فهي جمع صَريمةٍ، وهي الرملة التي تنقطع من مُعْظَم الرمل، وقوله: (صريمة) يريد مصرومة، والصَّرم: القطع، وأنشد الأصمعي:

فبات يقول أصبحُ ليلُ حتى ... تجلَّى عن صريمته الظَّلامُ

يعني ثورًا، وصريمته رَمْلَتُه التي هو فيها. وقال المفسرون في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾(القلم:٢٠) قولين: قال قوم: كالليل المظلِم، وقال قوم: كالنهار المضيء، أي بيضاء لا شيء فيها، فهو من الأضداد. ويقال: لك سواد الأرض وبياضها، أي عامرها وغامرها، فهذا ما يُحْتَجُّ به لأصحاب القول الأخير، ويُحْتَجُّ لأصحاب القول الأول في السواد بقول الله عز وجل: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾(الأعلى:٥)، وإنما سمِّي السواد سوادًا لِعِمَارته، وكل خُضْرةٍ عند العرب سوَاد"(المبرد، ١٩٩٧، ص:٣٠٤-٣٠٥).

والذي نلحظه في عرض المبرِّد أنه:

- أورد شطرًا من أبيات للفرزدق ذكرها قبلًا.
- خصّ كلمة (الصرائم) بالحديث؛ فبيّن أنّها جمع صريمة، ثم ذكر دلالة الصريمة على الرملة المنقطعة من معظم الرمل.
- علّل التسمية بربط الكلمة بدلالتها صرفيًّا، فذكر أن فعيلة (صريمة) تدل هنا على المفعول (مصرومة)، والصَّرم يدلّ على القطع.
- استشهد ببيت ذكره الأصمعي يثبت دلالة الصريمة على الرملة التي تنقطع من مُعْظَم الرمل.
- أغفل المصدر الذي أخذ عنه البيت، ولم يذكر اسم الشاعر.
- انتقل إلى قولَي المفسرين في معنى (الصريم) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾(القلم:٢٠)، كالليل المظلِم وكالنهار المضيء، ثم ربط بين المضيء والبياض، ثم بين البياض والخلو، فقال: "كالنهار المضيء، أي بيضاء لا شيء فيها".
- حكم بناءً على ما نقله عن المفسرين بضدية (الصريم) من غير شاهد يعتدُّ به.
- احتجّ لمعنى النهار المضيء بقوله: "يقال: لك سواد الأرض وبياضها"، وقابل السواد بالعامر والبياض بالغامر.
- احتجّ لمعنى الليل المظلِم بقول الله عز وجل: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾(الأعلى:٥).
- ربط بين السواد والعِمارة بقوله: "وإنما سمِّي السواد سوادًا لِعِمَارته".
- ربط بين الخضرة والسواد بقوله: " وكل خُضْرةٍ عند العرب سوَاد".

واللافت للنظر ابتداءً جمعُ المبرِّد بين أمرين مختلفين، وإقحامه الآية الكريمة دليلًا على شيء لا تدل عليه؛ إذ لا علاقة عند التحقيق بين (الصريم) في الآية و(الصريمة) الرملة التي في الشاهد الشعري، اللهم إلا ظاهر اللفظ، فهو استدلال في غير موضعه.

وإن نظرة في كتاب الأضداد لأستاذه التَّوَّزي –الذي يصرح أحيانًا بالأخذ عنه، ويغفل ذكره أحيانًا كما فعل هنا– تبيّن أن المبرِّد أفاد من أستاذه ولكنه قدَّم وأخَّر؛ فأساء للنص وأفسد السياق، جاء في أضداد التَّوَّزي: "قال –أي أبو محمد التَّوَّزي– والصريم الليل، والصريم النهار عن أبي عبيدة. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾(القلم:٢٠) أي: كالليل المظلِم. وقال: هو النهار. قال أبو عبيدة: من ذلك قول بشر بن أبي خازم[٤]:

فبات يقول: أصبحْ ليلُ حتى ... تجلَّى عن صريمته الظَّلامُ

قال الأصمعي: إنما أراد بقوله (عن صريمته): عن الرملة التي هو فيها، وإنما يعني ثورًا" (آل ياسين، ١٩٧٩، ص١٧٩).

فالنص كما ترى سجال بين أبي عبيدة والأصمعي، وتفسير (الصريم) في الآية الكريمة هو الأساس الذي يرى فيه أبو عبيدة معنى (النهار)، وينتصر له ببيت من الشعر الموثَّق، فيخالفه الأصمعي ويصحح المعنى بأنَّ (الصريمة) في البيت لا تدل على النهار، وإنما هي الرملة، فلا شاهد في البيت على معنى (النهار) في الآية. والذي فعله المبرِّد أنّه قدّم الشاهد وآخر الآية ولم يربط بينهما، فكان حديثه جمعًا لبعض ما قيل في مادة (ص ر م) من دون توثيق.

وبعد ذكر قولَي المفسرين في (الصريم) حكم المبرِّد على اللفظ بالضدية، إذ قال: "فهو من الأضداد"، فبدا حكمه كثمرة لأقوال المفسرين، والأصل أن تكون أقوال المفسرين معتمدة على جهود اللغويين، وليس العكس.

والذي أضافه المبرِّد على قول أبي عبيدة في دلالة (الصريم) على (النهار) هو قوله: "المضيء، أي بيضاء لا شيء فيها"؛ فربط بين النهار والإضاءة، ثم فسَّر المضيء بالأبيض وربط بين البياض والخلو، نبين ذلك على النحو الآتي:

النهار ⇐ مضيء ⇐ أبيض ⇐ لا شيء فيه؛

ليثبت ما ذهب إليه من أن الجنة في الآية الكريمة:

﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾(القلم:٢٠): فَأَصْبَحَتْ الجنة لا شيء فيها = بيضاء = كالنهار المضيء = كالصريم.

واحتجّ المبرِّد لمعنى النهار المضيء ثانية بقوله: "يقال: لك سواد الأرض وبياضها، أي عامرها وغامرها"، فقابل السواد بالعامر والبياض بالغامر؛ ليؤكد تفسيره (الصريم) بالنهار، على النحو الآتي:

فَأَصْبَحَتْ الجنة كالغامر = كالبياض = كالنهار المضيء = كالصريم.

واحتجَّ أيضًا لأصحاب معنى (السواد) في الصريم بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾(الأعلى:٥)، ولو اكتفى بهذا لصح له الدليل؛ إذ يكون معنى الآية فجعله يابسًا أسود، أمّا وقد أعقبه بقوله: "وإنما سمِّي السواد سوادًا لِعِمَارته، وكل خُضْرةٍ عند العرب سوَاد" فكيف يصح له الدليل لمعنى السواد إن أخذنا بقياسه نفسه؟ إذ المعنى سيكون:

فَأَصْبَحَتْ الجنة كالأحوى = كالأخضر = كالأسود = كالعامر.

وهذا يعني أن الجنة أصبحت عامرة كالسواد، والمعنى غير ذلك، وإنما هو أصبحت سوداء كالليل محترقة. والاستطراد كدَّر على المبرِّد استدلاله؛ إذ إن في (الأحوى) قولين: أحدهما (السواد) صفة للغثاء كما أسلفنا، والثاني (شدة الخضرة) حال من المرعى، أي: (أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء)، يقول الفراء: "إِذَا صار

النبت يبيسًا فهو غثاء. والأحوى: الَّذِي قَدِ اسودّ عَنِ العِتْق، ويكون أيضًا: أخرج المرعى أحوى، فجعله غثاء، فيكون مؤخَّرًا معناه التقديم"(الفراء، ١٩٨٣، ج:٣ ص:٢٥٦).

ويبقى بعدُ ما أغفله المبرِّد من المعنى الجامع الذي أشار إليه قطرب بقوله: "قال أبو محمد: كل ما انجلى من شيء فهو صريم، كالليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل" (قطرب، ١٩٨٤، ص:١٢٢)، فأصل الضدين من باب واحد هو القطع، ولكن بتمهل (المنجد، ١٩٩٩، ص:١٦١-١٦٣)، ويصدق هذا على وقتين ذكرهما القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾(الحج:٦١)، وقوله تعالى: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾(الأعراف:٥٤)، وهذان وقتان يمتزج فيهما سواد الليل ببياض النهار فيكونان بلون الرماد، وهو ما ذكره ابن عباس -رضي الله عنه- في تفسير الصريم في الآية، يقول: " كالرماد الأسود، و(الصريم) الرماد الأسود بلغة خزيمة" (أبو حيان، ١٩٩٣، ج:٨ ص:٣٠٦)، والرماد لا يكون أسود خالصًا بل يشوبه البياض فيصبح رماديًّا.

**٦. (المودي):**

يقول المبرِّد معقبًا على أبيات ذكرها لحسان بن ثابت رضي الله عنه:

"لقد رميتُ بها شنعاءَ فاضحةً ... يظلُّ منها صحيحُ القومِ كالمُودي[٥]

... فالمودي في هذا الموضع الهالك، وللمودي موضع آخر يكون فيه القوي الجاد، حدثني بذلك التَّوَّزي في كتاب الأضداد، وأنشدني: (مودون يحمون السبيل السابلا)"(المبرد، ١٩٩٧، ص:٣٢٤-٣٣١).

والذي نجده في منهج المبرِّد هنا أنه:

- ذكر الشاهد الشعري.
- بيّن معنى الكلمة في سياقها بقوله: "فالمودي في هذا الموضع الهالك".
- ذكر معنى آخر للفظ.
- عزا الكلام إلى أستاذه التَّوَّزي مشافهة، وذكر المصدر كتاب الأضداد.
- استشهد للمعنى الثاني ولم يذكر اسم الشاعر، وعزا الاستدلال لأستاذه سماعًا.

ويُذكر للمبرِّد هنا توثيقه وأمانته في إسناد الكلام إلى أستاذه، وبيان طريقة التلقي عنه بالمشافهة والسماع (حدثني، وأنشدني)، وإجالة النظر في الكتاب (كتاب الأضداد)، غير أن أستاذه التوزي عزا الشاهد في كتابه لرؤبة(آل ياسين، ١٩٧٩، ص١٨٠)، ولم يعْزُه المبرِّد.

واللافت للنظر أن المبرِّد لم يخالف أستاذه التَّوَّزي، ولم يعقِّب، بل أثبت قوله بضدية (المودي) مؤيدًا ومتابعًا، واستشهد لمعنييها، ولم يلتفت لما ذكره أبو حاتم السجستاني من التفريق بين وجهي(المودي) مهموزًا وغير مهموز؛ ف (المؤدي) مشتقة من الأداة بمعنى السلاح رمز القوة، وماضيه (آدَى)، غير أنَّ نطقها بإبدال الهمزة واوًا يتطابق مع (المودي) بمعنى الهالك، وماضيه (أَوْدَى)، يقول أبو حاتم: "وقال أبو حاتم: ومما ليس من ذا الباب وإن تقارب اللفظان رجل مودٍ: هالك، ومؤدٍ: تام السِّلاح، ويقال للسِّلاح الأداة، ومنه قيل (المؤدي) إلا أن الواو مهموزة، ومن الأولى غير مهموزة"(الأصمعي وآخرون، ١٩١٢، ص:١٢٢-١٢٣)، وجاء في تاج العروس: "(و) قالَ بعضُهم: أَوْدَى الرَّجُل: إذا(تَكَفَّرَ بالسِّلاحِ)، وأَنْشَدَ لرُؤْبَة:* مُوْدِينَ يَحْمُونَ السَّبِيلَ السَّابِلا* ونقلَهُ

الصَّاغاني عن ابنِ الأَعْرابي. قال ابنُ بَرّي: وهو غَلَطٌ، وليسَ مِن أَوْدَى، وإنَّما هو مِن آدَى: إذا كانَ ذا أَداةٍ وقُوَةٍ مِن السِّلاح" (الزَّبيدي، ٢٠٠١، ج:٤٠ ص:١٨٠)، ومتابعة المبرِّد أستاذه بضدية (المودي) يعني أنه لا يشترط اتحاد الاشتقاق في الضدين، كما لا يشترطه أستاذه التَّوَّزي كذلك.

**٧. (شام):**

يشرح المبرِّد قصة للحجاج يقول في آخرها: "يا حَرَسِيُّ، شِمْ سيفك وانصرف... قوله: (شم سيفك)، اغمده، ويقال: شمتُ السيف: إذا سللته، وهو من الأضداد، ويقال: شِمت البرق إذا نظرت من أي ناحية يأتي، قال الأعشى:

فقلتُ للشَّرْبِ في (دُرْنا) وقد ثَمِلوا: ... شيمُوا، وكيفَ يَشيمُ الشارِبُ الثَّمِلُ؟[٦]

وقال الفرزدق[٧]:

بأيدي رجالٍ لم يَشِيموا سُيوفهم ... ولم تَكْثُر القتلى بها حين سُلَّتِ

وهذا البيت طريف عند أصحاب المعاني، وتأويله(لم يشيموا): لم يغمدوا، (ولم تكثر القتلى)، أي لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلى حين سُلَّتِ...

ما شِمْتُ بَرْقَكَ حتى نِلْتُ رَيِّقَهُ ... كأنَّما كنتَ بالجَد وَبتُبَادِرُني "(المبرد، ١٩٩٧، ص:٤٠٠-٤٠٢).

عرض المبرِّد القصة، ثم تناول كلمة الحجاج (شم سيفك) بالتفسير، على النحو الآتي:

- فسَّر الكلمة بما يناسب السياق؛ فقوله بعدها (وانصرف) يدل على معنى اغمد سيفك.
- أعقبه بمعنى ضد الأول، ولم يذكر شاهدًا يؤيده، وإنما أتى بعبارة من سبكه (ويقال: شمتُ السيف: إذا سللته).
- صرّح بالحكم بضدية الكلمة.
- انتقل إلى معنى ثالث في الكلمة، وهو النظر إلى البرق من أي ناحية يأتي.
- ثم أتى بشاهدين يؤيدان المعنى الأول، وهو الإغماد، وعزا كلًّا إلى قائله.
- ثم ذكر خبرًا فيه شاهد شعري للمعنى الثالث، النظر إلى البرق.

وفي منهج المبرِّد هنا أمران:

أحدهما: أنه أتى بثلاثة شواهد موثقة للحجاج والأعشى والفرزدق لمعنى (الإغماد)، ولم يأت بشاهد واحد لمعنى (السلّ).

الثاني: أنه أورد الشواهد على غير نظام؛ فبعد تفسير قول الحجاج: (شم سيفك) بالإغماد ذكر المعنى المضادّ ولم يحتجَّ له، وحكم بالضدية، ثم انتقل باللفظ إلى معنى ثالث (النظر إلى البرق)، ثم عاد للمعنى الأول يؤيده بشاهدين، ثم أتى بخبر يورد فيه شاهدًا للمعنى الثالث، ولا شك أن هذا يوقع القارئ في اضطراب، ويحوجه معاودة القراءة لفهم مسالك المعنى ومقاصد المبرِّد.

وقد أحسن الزمخشري سبك المعاني الثلاثة بقوله: "وكأن الشَّيْم إنما أطلق على السَّلّ والإغماد من قِبَل أن الشَّيْم هو النظر إلى البرق، ومن شأن البرق أنه كما يخفق يَخْفَى من فَوْرِه بغير تَلبُّث، فلا يُشام إلا خافقًا أو

خافيًا. وقد غَلب تشبيُه السيفِ بالبرق... فقيل: شِمْ سيفَك، أي انظر إليه نَظَرك إلى البرق، وذلك حالا لخُفوق أو حالا لخفاء، وجعل النظر كناية عن السَّلِّ والإغماد؛ لأنّ النظر يتقدم الفِعْلين"(الزمخشري، ١٩٩٣، ج:٢ ص:٢٧٤).

٨. **(وراء):**

يقول المبرِّد: "وكان أحدَ مَنْ هرب من الحجاج سَوَّارُ بنُ المُضَرَّب ففي ذلك يقول: ...

أيَرْجُو بنُ ومَرْوانَ سَمْعِي وطَاعتِي ... وقَوْمِي تَميمٌ والفَلاةُ وَرائِيَا

**(ورائي)** هنا بمعنى: أمامي، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾(مريم:٥). وقال جل ثناؤه: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾(الكهف:٧٩)"(المبرد، ١٩٩٧، ص:٦٢٨).

أوجز المبرِّد في عرضه ضدية (وراء)؛ إذ إنه:

- ذكر مناسبة الشاهد، وصرح باسم قائله.
- ذكر أربعة أبيات للشاعر الهارب من الحجاج، كان الشاهدُ آخرها.
- فسَّر (وراء) في الشاهد بمعنى أمام.
- احتجَّ بآيتين كريمتين.

واللافت فيما أوجزه المبرِّد أنه فسَّر (وراء) في البيت بمعنى (أمام)، ثم أورد آيتين لم يبين المعنى الذي يحتجّ له فيهما؛ إذ كلٌّ منهما يحتمل عند المفسرين الضدين: (أمام) و(وراء)، يقول البيضاوي في الأولى: "{مِنْ وَرَائِي} بعد موتي... وقرئ «خَفَّت الموالي من ورائي» أي: قلّوا وعجزوا عن إقامة الدين بعدي، أو خفوا ودرجوا قدامي" (البيضاوي، د.ت، ج:٤ ص: ٦)، ويقول في الثانية: "﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ (الكهف:٧٩) قدامهم، أو خلفهم وكان رجوعهم عليه" (البيضاوي، د.ت، ج:٣ ص:٢٩٠)، ونرجح أنه يستشهد بالآيتين تعضيدًا لتفسيره (ورائي) بمعنى (أمامي)، ونجده لم يشر إلى دلالة (الوراء) على (الخلف) اكتفاءً بأنه الأصل.

ويبدو أنَّ المبرِّد مسَّ الكلمة مسًّا رفيقًا، ولم يستشهد لها من أشعار العرب، كما فعل أستاذه التَّوَّزي (آل ياسين، ١٩٧٩، ص١٧٢-١٧٣)، ولم يلتمس لضديتها تفسيرًا، ولم يشر إلى إبقائها على بابها بمعنى (الخلف) الذي أشار إليه المفسرون بأن كان رجوعهم على الملك، كما رأينا في قول البيضاوي.

ومما يضاف إلى مفهوم الأضداد عند المبرِّد أن المجاز والاتساع من دواعي الأضداد؛ إذ لم يفرّق بين الحقيقة والمجاز في دلالة (وراء) على الضدين، كما فعل الفراء (٢٠٧ هـ) من قبل فقال: "إِنَّمَا جَازَ هَذَا فِي اللُّغَةِ لِأَنَّ مَا بَيْنَ يَدَيْكَ وَمَا قُدَّامَكَ إِذَا تَوَارَى عَنْكَ فَقَدْ صَارَ وَرَاءَكَ" (أبو حيان، ١٩٩٣، ج:٦ ص:١٤٦)، وكذلك حملها أبو علي على الاتساع فقال: "إنما جاز استعمال وراء بمعنى أمام على الاتساع؛ لأنها جهة مقابلة لجهة، فكانت كل واحدة من الجهتين وراء الأخرى، إذا لم يرد معنى المواجهة، ويجوز ذلك في الأجرام التي لا وجه لها مثل حجرين متقابلين كل واحد منهما وراء الآخر" (أبو حيان، ١٩٩٣، ج:٦ ص:١٤٦).

وعلى هذا المعنى المجازي من المواراة والاستتار حملها من أنكر ضديتها، أمثال الآمدي والزجاج (المنجد، ١٩٩٩، ص:٢١٤).

**٩. (إعفاء، وعفا):**

يقول المبرّد: "وفي الحديث: (مِن سعادة المرء خِفَّةُ عارِضَيْه). وليس هذا بناقضٍ لما جاء في إعفاء اللِّحى وإحْفاء الشَّوارِب، فقد رُوِي أنهم قالوا: لا بأس بأخذِ العارضين والتّبطين، وأما الإعفاء فهو التكثير، وهو من الأضداد، قال الله عز وجل: ﴿حَتَّى عَفَوْا﴾(الأعراف:٩٥)، أي: حتى كَثُروا، ويقال: عفا وَبَرُ الناقة إذا كَثُر، قال الشاعر:

ولكنَّا نُعِضُّ السَّيفَ منها ... بأسْؤُقِ عَافِياتِ اللَّحْمِ كُومِ

... ويقال: عفا الرّبْعُ، إذا دَرَس، ومن ذلك: (على آثار مَنْ ذَهَبَ العَفَاءُ) أي الدُّروسُ" (المبرد، ١٩٩٧، ص:٦٥٤).

اتبع المبرّد في حديثه عن ضدية الإعفاء الخطوات الآتية:

- ذكر حديث خفة العارضين.
- نفى التعارض بينه وبين حديث إعفاء اللِّحى.
- شرح – بقول مَرْوِيّ – خفة العارضين بأخذهما.
- ذكر أحد معنيي الإعفاء، وهو التكثير.
- حكم بضدية اللفظ.
- استشهد لمعنى التكثير بآية كريمة، وقول، وشعر لم يذكر قائله.
- ذكر للفظ معنى آخر هو (درس، دروس)، واستشهد له بقول، وشطر من شعر لم يوثّقْه.

إن أول ما يؤخذ على المبرّد في هذا السياق بناؤه على غير أساس؛ إذ إن الحديث الذي افتتح به كلامه، وجعله أسًّا، وشرع ينفي التناقض بينه وبين حديث إعفاء اللحى، أقول هذا الحديث ليس حديثًا نبويًا أصلًا، يقول ابن قتيبة: "وقالوا في أحاديث موجودة على ألسنة الناس: ليس لها أصل. منها: (من سعادة المرء خفة عارضيه)" (ابن قتيبة، ٢٠٠٤، ص:٢٠٩–٢١٠).

ثم إن المبرّد فسَّر خِفَّةَ العارضين بأخذهما؛ ليتفادى مناقضة إعفاء اللحى، وعزَّزه بخبر ضعيف (رُوِي أنهم قالوا)، والمعنى خلاف ذلك؛ إذ يقتضي اللفظ أن تكون خفة شعر العارضين خِلْقَةً، وليس بأخذهما، والأرجح أنه كناية عن خفة حركتهما بذكر الله، وهو المناسب لمعنى السعادة، يقول أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (٦٠٦هـ–١٢١٠م): "وخِفَّتُهُما كِنَايةٌ عن كَثْرَةِ الذِّكْرِ لله تعالى وَحَرَكَتِهما به. كذا قال الخَطّابِيّ... وقيل: أراد بخفة العارضين خِفَّةَ اللِّحْيَة، وما أَرَاهُ مُنَاسبًا" (ابن الأثير، ١٩٦٣، ج:٣ ص: ٢١٢)، ويبدو أن المبرّد انفرد بالاستشهاد بهذا الأثر؛ إذ إننا لم نجده في كتب الأضداد قبل المبرّد، ولا بعده.

أما (الإعفاء) فقد حكم المبرّد بضديتها، وذكر أنها تدل على التكثير والدروس، وحكمه هذا يشفّ عن التساهل في مفهوم الضدّ عنده؛ إذ إنّ المعنيين على التحقيق مختلفان، وليسا ضدين؛ فضدُّ التكثير: التقليلُ، وضدُّ الدروس: البقاء، والعلة في دلالة (الإعفاء) على التكثير والدروس هي المعنى العام(المنجد، ١٩٩٩، ص:١٨١–١٨٢)، وهو الترك وإهمال التّعهد؛ فإنَّ اللحية إذا تُرِكت عفت (كثرت)، والديار إذا تُرِكت عفت (درست).

**١٠. (جون):**

يقول المبرِّد: "قال جرير:

ترى العَبَسَ الحَوْلِيَّ جَوْنًا بِكُوْعِها ... لها مَسَكًا مِنْ غَيْرِ عَاجٍ ولا ذَبْلِ[٨]

(العَبَسَ): ما تعلّق من البول والأبعار بأذناب الإبل، ... و(الجَوْنُ) ههنا: الأسود، وهو الأغلب فيه، و(الكُوْعُ): رأس الزَّند الذي يلي الإبهام، ... و(المَسَكَةُ): السِّوار، و(الذَّبْل): شيءٌ يُتَّخَذُ من القرون، كالأسورة" (المبرد، ١٩٩٧،ص:٨٧٤).

من الواضح هنا أن المبرِّد لم يكن يقصد (الجون) بالحديث تفصيلًا، وأنَّه لا يكاد يتجاوز شرح المفردات؛ لتفسير معنى بيت جرير، وكانت كلمة (الجون) واحدة من تلك المفردات مرّ عليها مرورًا خفيفًا، فذكر دلالتها في سياق البيت بقوله (ههنا) على اللون الأسود، وألمح إلى دلالة أو دلالات أخرى في اللفظ بقوله: (الأسود، وهو الأغلب فيه)، وهذا يشي بضدية اللفظ عند المبرِّد وبتغليب دلالته على الأسود، غير أنه لم يأت بما يعزِّز تغليبه هذا.

وجدير بالذكر أن المبرِّد لم يميِّز في تغليب (الأسود) بين لغات القبائل كما فعل قطرب من قبله على سبيل المثال، يقول قطرب: "والجَوْن في لغة قضاعة الأسود. وفي ما يليها الأبيض"(قطرب، ١٩٨٤، ص:١٠٠)، وهذا يعني أن المبرِّد يغلِّب لغة قضاعة على سائر اللغات.

**١١. (منين):**

يقول المبرِّد: "ومما سأله- أي نافع بن الأزرق- عنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾(فصلت: ٤١)، فقال ابن عباس: غير مقطوع، فقال: هل تعرف ذلك العرب؟ فقال: قد عرفه أخو بني يشكر، حيث يقول:

وترى خَلْفَهُنَّ مِن سُرْعَة الرَّجْـ ... ـعِ مَنِينًا كأنَّه إهْباءُ

قال أبو العباس: يعني الغُبار، وذلك أنَّها تُقَطِّعُه قِطعًا وراءها، و(المنين): الضعيف المؤذن بانقطاع، أنشدني التَّوَّزيُّ عن أبي زيد:

يا رِيَّها إنْ سَلِمَتْ يَميني
وسَلِمَ السَّاقي الذي يَلِيني
ولَمْ تَخُنِّي عُقَدُ المَنِينِ

يريد الحبلَ الضعيف، فهذا هو المعروفُ. يقال: (منين) و(ممنون)، كقتيل ومقتول، وجريح ومجروح، وذكر التَّوَّزي في كتاب الأضداد أن (المنين) يكون القويَّ، فجعله (فعيلًا) من (المُنَّةِ)، والمعروف الأول" (المبرد، ١٩٩٧، ص:١١٥١-١١٥٢).

عرض المبرِّد حديثه عن (المنين) على النحو الآتي:

- ذكر تفسير ابن عباس -رضي الله عنه-للكلمة بمعنى (المقطوع) مستشهدًا عليها ببيت من الشعر.
- استطرد لذكر (المنين) بمعنى الضعيف المؤذن بانقطاع.
- احتج للمعنى بشاهد شعري سمعه من أستاذه التَّوَّزي رواية عن أبي زيد.
- فسَّر المنين بالضعيف، وصرَّح بأنه المعنى المعروف.

- ذكر تعاقب صيغتي فعيل ومفعول على المعنى وعزَّزه بمثالين: قتيل وجريح.
- عزا إلى كتاب أستاذه دلالة (المنين) على القوي.
- ردّ ضدية (المنين) عند التَّوَّزي إلى الاشتقاق من كلمة أخرى.
- أكّد موقفه بتكرار المعنى الأول ووصفه بالمعروف.

إن أبرز ما يمكن استجلاؤه في ما عرضه المبرِّد أنه يشكك في ضدية اللفظ، وينحاز لإفراده بمعنى واحد معروف هو (الضعيف)، وحين يذكر المعنى الآخر يعزوه لكتاب أستاذه متحرّجًا من تأييده، بل يتمايز شيء من مفهوم الضد عنده بإرجاعه معنى (القوي) إلى الاشتقاق من المُنَّة –بالضم– بمعنى القوة، وهذا يعني أنه يشترط ضمنًا في الضدين أن يكونا من اشتقاق واحد، وهذه خطوة على طريق إنضاج المفهوم تُفتَقَد عند كثير ممن ألفوا في الأضداد.

وبعد هذا كله نخلص فيما يأتي للإجابة عن أسئلة الدراسة التي طرحناها بداءة.

**ثالثًا – مفهوم الأضداد عند المبرّد**

ذكرنا ابتداءً أن مصطلح (الضد) بقي حتى عصر المبرِّد غُفلًا من القيود الجامعة المانعة، وأنه يندرج في قسمة سيبويه تحت (اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين).

وقد تبيَّن لنا مما استعرضناه أن مصطلح الضد ما زال أمشاجًا لم تتمايز معالمه، وتمثل ذلك عند المبرِّد بأمور، منها:

- تفريع المعنى العام إلى معنيين متضادين، ومثاله القول بضدَّية (الإعفاء) وهو الترك والإهمال، وما يُهمل ينمو ويكثر إن كان حيًّا كاللحية، ويندرس إن كان جمادًا كالديار والآثار. ومثل ذلك (الصريم) أصل الضدين فيه من باب واحد هو القطع، وكذلك (شام) و(وراء).
- خلط التضاد بالاختلاف، ومثاله أيضًا القول بضدَّية (الإعفاء)، فذكر أنها تدل على التكثير والدروس، وهما مختلفان وليسا ضدين، وإنما ضدُّ التكثير التقليلُ، وضدُّ الدروس البقاءُ.
- تداخل الحقيقة بالمجاز والاتساع، ومثاله القول بضدَّية (وراء)، والتساهل في التفريق بين الحسي والمعنوي.
- امتزاج اللغات، وقد رأينا ذلك في قوله بضدية (شرى)، و(الصريم)، و(جون)، ولكل دلالة خاصة في حيّ تمايزه من باقي أحياء العرب.

غير أنّ مفهوم الأضداد خطا لدى المبرِّد خطوة في النضوج تمايزه عن سابقيه بعض الشيء، نلمح ذلك في اشتراطه الضمني أن يكون الضدان متحدي اللفظ والاشتقاق، ولكنَّه أعمل هذا الشرط في ضدية (المنين) فَتَبَرأ منها بقوله: "وذكر التَّوَّزي في كتاب الأضداد أن (المنين) يكون القويَّ، فجعله (فعيلًا) من (المُنَّةِ)، والمعروف الأول" (المبرد، ١٩٩٧، ص:١٥٢)، وغاب هذا الشرط أو أغمض عنه في ضديّة (المودي) وتابع أستاذه التوَّزي بقوله: "فالمودي في هذا الموضع الهالك، وللمودي موضع آخر يكون فيه القوي الجاد، حدثني بذلك التَّوَّزي" (المبرد، ١٩٩٧، ص:٣٣١ ح٦).

**رابعًا - منهج المبرد في تناوله الأضداد**

في تناول المبرِّد للأضداد ملامح عامة ترسم لنا معالم منهجه في الأضداد من خلال كتابه (الكامل)، نجمل الحديث عنها مرتبة حسب كثرة تكرارها على النحو الآتي:

**١. التفسير السياقي**

لم تكن الأضداد التي ذكرها المبرِّد مقصودة لذاتها، وإنما كانت ترد في سياق النصوص الشعرية والنثرية التي بنى عليها كتابه تفسيرًا لغريب أو شرحًا لمستغلق، فالتزم المبرِّد في معظم الأضداد تفسيرها بالمعنى السياقي الذي يوجه إليه النص، ونجد ذلك ممثلًا بعبارات، منها: "والقدوع ههنا: البعير الذي يُقْدَع"، "فالمودي في هذا الموضع الهالك"، "(ورائي) هنا بمعنى: أمامي"، "و(الجَوْنُ) ههنا: الأسود".

ولم تخلُ كلمة ذكرها من مثل هذا العبارات، اللهم إلا (صريم) التي هي محل الخلاف؛ إذ تحتمل الضدين، فاختلفت آراء المفسرين واللغويين فيها.

**٢. الاستشهاد**

تقسم الشواهد التي احتج بها المبرِّد للأضداد التي ذكرها إلى أربعة أنواع: آيات قرآنية، وشواهد شعرية؛ منها ما سمَّى قائليها ومنها ما لم يسمِّ، وأيضًا استشهد ببعض النثر، وكثيرًا ما أيَّد كلامه بعبارة صدَّرها بـ (يقال)، وثمة بعض المعاني لم يستشهد لها بشيء.

فأما الآيات القرآنية فقد استشهد بخمس منها؛ واحدة لـ (شرى) بمعنى (باع)، وواحدة لـ (صريم) بمعنى (الليل)، واثنتان لـ (وراء) بمعنى (أمام)، وواحدة لـ (عفا) بمعنى (كثر).

وأما الشواهد الشعرية التي ذكر أسماء قائليها فبلغت تسعة شواهد؛ واحد لـ (جلل) بمعنى (كبير)، واثنان لـ (شرى) بمعنى (باع)، وواحد لـ(قدوع) بمعنى المفعول، وواحد لـ(المودي) بمعنى (الهالك)، واثنان لـ (شام) بمعنى (أغمد)، وواحد لـ (وراء) بمعنى (أمام)، وواحد لـ (جون) بمعنى (أسود).

وذكر ثمانية شواهد لم يسمِّ أصحابها؛ منها اثنان لـ (جلل) بمعنى (صغير)، وواحد لـ (نبل) بمعنى (حقير)، وواحد لـ (شرى) بمعنى (اشترى)، وواحد لـ (المودي) بمعنى (القوي)، واثنان لـ (عفا) أحدهما بمعنى (كثر) والآخر بمعنى (اندرس)، وشاهد لـ (منين) بمعنى (ضعيف).

واستشهد المبرِّد بنصين نثريين، أحدهما لورقة بن نوفل في (القدوع) بمعنى المفعول، والآخر للحجَّاج في (شام) بمعنى (أغمد).

وأكثر المبرِّد من تأييد المعنى الذي يريد بعبارات عامة صدَّر معظمها بقوله (يقال)، وقد بلغ عدد هذه الأمثلة عشرة؛ اثنان لـ (ركوب) فاعلًا ومفعولًا، واثنان لـ (رغوث) فاعلًا ومفعولًا، واثنان لـ (حلوب) فاعلًا ومفعولًا، وواحد لـ (صريم) بمعنى (النهار)، وواحد لـ (شام) بمعنى (سلَّ)، واثنان لـ (عفا) بمعنييها (كثر ودرس).

وأخيرًا ذكر المبرِّد خمسة معان في الأضداد لم يحتجَّ لها بشيء، وهي: دلالة (نبل) على (جليل)، ودلالة (قدوع) على الفاعل، ودلالة (وراء) على (خلف)، ودلالة (جون) على (الأبيض)، ودلالة (منين) على (قوي).

**٣. التصريح بذكر المعنيين الضدين في الكلمة**

صرح المبرِّد باحتمالية اللفظ لمعنيين ضدين في ثمانية ألفاظ، هي: (جلل/ نبل/ شرى/ صريم/ المودي/ شام/ عفا/ منين)، فكان يقول مثلًا: "والجلل يكون للصغير، ويكون للكبير"، "النَّبَل من الأضداد، يكون للجليل والحقير"، وفي الصريم "قال قوم: كالليل المظلِم، وقال قوم: كالنهار المضيء"، و"قوله: (شم سيفك)، اغمده، ويقال: شمتُ السيف: إذا سللته".

وفي ثلاثة ألفاظ لم يصرح بالمعنى الآخر؛ فلم يذكر في (قدوع) معنى الفاعل اكتفاءً بما فصَّله في مثيلاتها من ركوب ورغوث وحلوب، ودلالة كلٍّ منها على الفاعل والمفعول. وفي (وراء) لم يجد حاجة لذكر دلالتها المعروفة أو الاستشهاد لها، واكتفى بالتنبيه على معنى (أمام)، وأما (جون) فقد ألمح فيه إلى الضد على عجل بقوله: "و(الجَوْنُ) ههنا: الأسود، وهو الأغلب فيه".

**٤. الحكم بضدية اللفظ**

صرح المبرِّد بالحكم على اللفظ بالضدية في ستة ألفاظ، هي: (جلل/ شرى/ قدوع/ صريم/ شام/ عفا)، فمن ذلك قوله: "ويكون (شَرَيْتُ) في معنى (اشتريت)، وهو من الأضداد"، وقوله: "يريد بالقَدُوع المقدوع، وهذا من الأضداد"، وكذلك: "يقال: شمتُ السيف: إذا سللته، وهو من الأضداد"، وأيضًا: "وأما الإعفاء فهو التكثير، وهو من الأضداد".

وثمة لفظان وافق فيهما أستاذه ضمنًا، ولم يصرِّح بضديتهما، وهما: (نبل): يقول فيها: "وزعم التَّوَّزي أنَّ النَّبَل من الأضداد". و(المودي): يقول فيها: "فالمودي في هذا الموضع الهالك، وللمودي موضع آخر يكون فيه القوي الجاد، حدثني بذلك التَّوَّزي".

وردَّ ضديّة (منين) باختلاف الاشتقاق بين معنييها، يقول: "وذكر التَّوَّزي في كتاب الأضداد أن (المنين) يكون القويَّ، فجعله (فعيلًا) من (المُنَّةِ)، والمعروف الأول".

وترك الحكم بالضدية في موضعين، أحدهما (وراء) لبداهة دلالتها على (خلف)؛ فاستغنى بذكر (أمام). والثاني (الجون) اختصر تفسيره بـ (الأسود) تغليبًا له على غيره في المعنى من دون تصريح بضدية اللفظ أو دلالته أيضًا على الأبيض.

**٥. التصريح بالمصادر التي أفاد منها**

ذكر المبرِّد مصادره في ستة مواضع، هي: (نبل/شرى/ صريم/ المودي/ وراء/ منين)، وكان في هذه الألفاظ يحيل الشاهد والمعنى على المصدر، يقول مثلًا: "وزعم التَّوَّزي أنَّ النَّبَل من الأضداد". وأيضًا قوله: "ويكون (شَرَيْتُ) في معنى (اشتريت)، وهو من الأضداد، وأنشدني التَّوَّزيُّ:...".وقوله: "والصَّرم: القطع، وأنشد الأصمعي:...". وكذلك قوله: "حدثني بذلك التَّوَّزي في كتاب الأضداد، وأنشدني:...".ومنها: "(المنين): الضعيف المؤذن بانقطاع، أنشدني التَّوَّزيُّ عن أبي زيد:..."، ويُذكر للمبرِّد هنا توثيقه وأمانته في إسناد الكلام إلى أستاذه، وبيان طريقة التلقي عنه بالمشافهة والسماع (حدثني، وأنشدني)، وإجالة النظر في الكتاب (كتاب الأضداد).

غير أنّ ثمة مواضع لم يشر المبرِّد إلى مصادره فيها، وهي: (جلل/ قدوع/ شام/ عفا/ جون).

**٦. تصريف بعض الألفاظ**

عرض المبرِّد في أربعة ألفاظ إلى شيء من تقليباتها الصرفية، فذكر في (شرى) الماضي والمضارع، يقول: "شَرَاه يَشْريه إذا باعه"، وذكر أن (القدوع) تفيد المفعول بقوله: "يريد بالقَدُوع المقدوع"، وذكر مفرد (الصرائم) ودلالتها على المفعول فقال: "(الصرائم)، جمع صَريمةٍ،...وقوله: (صريمة) يريد مصرومة"، كما قلّب (منين) بين صيغتي فعيل ومفعول، وقاسها على قتيل وجريح فذكر أنه: "يقال: (منين) و(ممنون)...، وذكر التَّوَّزي في كتاب الأضداد أن (المنين) يكون القويَّ، فجعله (فعيلًا) من (المُنَّةِ)".

**٧. القياس**

اعتمد المبرِّد منهجية واضحة، ألا وهي القياس على النظير، وذلك في موضعين:

أولهما: في حديثه عن (القدوع)؛ إذ قاسها بنظائرها (ركوب، ورغوث، وحلوب) فقال: "طريق ركوب إذا كان يُرْكَب، ورجل ركوب للدواب إذا كان يركبها، ويقال: ناقة رَغُوث إذا كانت تُرْضِع، وحُوَار رغُوث إذا كان يرضَع، ومثل هذا كثير، يقال: شاة حلُوب إذا كانت تُحلَب، ورجل حلُوب إذا كان يَحلُب الشاة. والقدوع ههنا: البعير الذي يُقْدَع".

والثاني: في حديثه عن (منين)؛ فذكر أنه: "يقال: (منين) و(ممنون)، كقتيل ومقتول، وجريح ومجروح".

**٨. الترجيح**

استعمل المبرِّد الوصف بـ (معروف) في موضعين للدلالة على أحد المعنيين في اللفظ، والمتأمِّل في هذا الوصف يستشف منه أن المعنى الثاني يقابل بضد المعروف، أي مجهول منكور، يقول في دلالة (شرى): "يقال: شَرَاه يَشْريه إذا باعه، فهذه المعروفة"، وهذا يقتضي أن دلالته على (اشترى) غير معروفة. ويقول في (المنين): "... ولَمْ تَخُنِّي عُقَدُ المَنِينِ) يريد الحبلَ الضعيف، فهذا هو المعروفُ...، وذكر التَّوَّزي في كتاب الأضداد أن (المنين) يكون القويَّ، فجعله (فعيلًا) من (المُنَّةِ)، والمعروف الأول"(المبرد، ١٩٩٧، ص:١١٥١-١١٥٢)، فدلّ على إنكاره الضدية بوصف المعنى الأول بـ (المعروف)، ليقابل الثاني بالمنكور.

**٩. الاشتقاق**

أعمل المبرِّد الاشتقاق واشتراطه ضمنًا للقول بالضدية، وذلك حين استدرك على أستاذه باشتقاق (منين) من (المُنَّةِ) للقوي، ومن (المَنّ) للضعيف، يقول: "(منين) و(ممنون)، كقتيل ومقتول، وجريح ومجروح، وذكر التَّوَّزي في كتاب الأضداد أن (المنين) يكون القويَّ، فجعله (فعيلًا) من (المُنَّةِ)، والمعروف الأول" (المبرد، ١٩٩٧، ص:١١٥١-١١٥٢)، وذكرنا أنه لم يفعل مثل ذلك في التفريق بين (المودي) و(المؤدي).

**١٠. المحاكمة العقلية:**

اختص المبرِّد لفظ (الصريم) في قوله تعالى:﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾(القلم:٢٠) بشيء من المناقشة العقلية؛ ففسّر (الصريم) بالنهار ليصل إلى أنها خالية لا نبت فيه، مستدِلًّا على ذلك بسلسلة من الارتباطات العقلية، وهي أن النهار مضيء، والمضيء أبيض، والأبيض لا شيء فيه، إذن أصبحت الجنة كالنهار لا نبت فيها، يقول: "كالنهار المضيء، أي بيضاء لا شيء فيها". وعزَّز هذه النتيجة من طريق آخر معتمدًا مقولة (لك

سواد الأرض وبياضها)، أي عامرها وغامرها، فقابل البياض بالغامر، والغامر خراب لا نبات فيه، إذن البياض خراب، فأصبحت الجنة بيضاء لا نبت فيها.

**خامسًا - تأثره بمن سبقه في الأضداد**

في كثير مما أورده المبرِّد تبِع من سبقه ممن قال بالأضداد وألّف في جمعها، ومنهم: قطرب (٢٠٦هـ)، وأبو عبيدة (٢١٠هـ)، والأصمعي (٢١٦هـ)، والتَّوَّزي (٢٣٣هـ)، وابن السكيت (٢٤٤هـ)، وأبو حاتم السجستاني(٢٤٨هـ)، فقال مثل ما قالوا، واستشهد ببعض ما استشهدوا، وقد صرح ببعضهم في غير موضع، ولا سيما أستاذه التَّوَّزي، والأصمعي، غير أنه امتاز من معظمهم بأمور، وهي:

١. اشتراطه وحدة الاشتقاق كالذي وجدناه في مناقشة ضدية (منين).
٢. قياسه اللفظ على نظيره واستخلاص قاعدة في ضدية (فعول).
٣. استدلاله بحديث ليس له أصل:(من سعادة المرء خف عارضيه).

وجدير بالذكر أن ثمة أمورًا كانت واضحة قبل المبرِّد ولم نجد لها صدى فيما ذكره:

أ- تداخل اللغات؛ فقد أغفل المبرِّد تداخل اللغات في ثلاث كلمات، هي (شرى) و(الجون)، و(الصريم) في حين يقول قبله قطرب: "و(شريت) في معنى (بعت) في لغة غاضرة من بني أسد"(قطرب، ١٩٨٤، ص:٩٨)، ويقول: "والجَوْن في لغة قضاعة الأسود. وفي ما يليها الأبيض" (قطرب، ١٩٨٤، ص:١٠٠)، ويقول من قبله ابن عباس: "و(الصريم): الرماد الأسود بلغة خزيمة" (أبو حيان، ١٩٩٣، ج:٨ ص:٣٠٦).

ب- التعليل في بعض الأضداد؛ فثمة ألفاظ يسهل تفسيرها بالمعنى العام، كالذي وجدناه (شام) و(وراء) و(عفا)، وقد سبق الفراء(٢٠٧ هـ) إلى مثل هذا في تعليل ضدية (وراء) فقال: "إِنَّمَا جَازَ هَذَا فِي اللُّغَةِ لِأَنَّ مَا بَيْنَ يَدَيْكَ وَمَا قُدَّامَكَ إِذَا تَوَارَى عَنْكَ فَقَدْ صَارَ وَرَاءَكَ"(أبو حيان، ١٩٩٣، ج:٦ ص:١٤٦).

ج- إغفال ما اشترطه هو نفسه من وحدة الاشتقاق في ضدي (المودي)، وقد نبه عليها السجستاني من قبل في قوله: "ومما ليس من ذا الباب وإن تقارب اللفظان رجل مودٍ: هالك، ومؤدٍ: تام السِّلاح".

د- خلط التضاد بالاختلاف، ومثاله أيضًا القول بضدَّية (الإعفاء)،فذكر أنها تدل على التكثير والدروس، وهما مختلفان وليسا ضدين، وإنما ضدُّ التكثير التقليلُ، وضدُّ الدروس البقاءُ، وقد سبق لقطرب أن جعل التضاد نوعًا خاصًا من المشترك، فقال: "ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعِدًا ما يكون متضادًا في الشيء وضدِّه" (قطرب، ١٩٨٤، ص:٧٠).

هـ- تداخل الحقيقة بالمجاز، ومثاله القول بضدَّية (وراء)، وقد رأينا أن الفراء (٢٠٧ هـ) قال من قبل: "إِنَّمَا جَازَ هَذَا فِي اللُّغَةِ لِأَنَّ مَا بَيْنَ يَدَيْكَ ومَا قُدَّامَكَ إِذَا تَوَارَى عَنْكَ فَقَدْ صَارَ وَرَاءَكَ" (أبو حيان، ١٩٩٣، ج: ٦ ص: ١٤٦).

**سادسًا - أثر ما ذكره المبرد عن الأضداد في كتابه (الكامل) فيمَن جاء بعده**

كان لبعض الأضداد التي ذكرها المبرِّد في (الكامل) أثر في مؤلفات بعض العلماء، نذكر ما استطعنا الإلمام به، على وجه التمثيل، وجدير بالذكر أن منهم من صرَّح باسم المبرد في النقل عنه، ومنهم من نرجح تأثره

بأقوال المبرد غير أنه لم يصرح بذكر اسمه، فنذكر على سبيل المثال من النقول التي أصحابها صرح بالنقل عن المبرد:

١. ما نقله أبو علي، الحسن بن عبدالله، من علماء القرن السادس، في كتابه (إيضاح شواهد الإيضاح)، قال: "وقال أبو العباس المبرِّد: يقال شاة حلوب إذا كانت تُحلَب، ورجل حلوب إذا كان يَحلُب الشاة، قال: وهو من الأضداد، ومثله طريق ركوب إذا كان يُركَب، ورجل ركوب للدواب، وناقة رغوث إذا كانت تُرضَع، وفصيل رغوث إذا كان يَرضع. فجعل أبو العباس الحلوب واحدة" (القيسي، ١٩٨٧، ص:٦٣٣).
٢. وما ذكره القرطبي(٦٧١هـ) في تفسير (الصريم) من أقوال اللغويين، ومنهم المبرِّد، يقول: "وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: أي كالنهار، فلا شيء فِيهَا" (القرطبي، ٢٠٠٦، ج:٢١ ص:١٦٥).
٣. وكذلك أبو حيان(٧٤٥هـ) في تفسيره (البحر المحيط): "وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: كَالنَّهَارِ فَلَا شَيْءَ فِيهَا" (أبو حيان، ١٩٩٣، ج:٨ ص:٣٠٦).
٤. وأخيرًا ما ذكره السيوطي مستنكرًا ما قاله المبرِّد في تفسير (خفة العارضين)، يقول: "... قلنا له: ما معنى قول رسول الله –صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ– عَلَيْهِ وعلى آله: منْ سعادة المرء خفّة عارضَيه؟ وهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وعلى آله لم يكنْ خفيفَ العارضين، لا على ما فسّره المبرَّد؛ فإنه لم يأت بشيء"(السيوطي، د.ت، ج:١ ص:٦١٨).

ونذكر من النقول التي نرجح تأثر أصحابها بأقوال المبرد ولم يصرحوا بالنقل عنه:

١. ما نقله المرزوقي (٤٢١هـ) في كتابه (الأزمنة والأمكنة)، في معنى (الصريم)؛ إذ نقل عبارة المبرِّد ولم يصرح باسمه، قال: "وقيل: كالنّهار أي لا شيء فيها، كما يقال سواد الأرض وبياضها، فالسّواد الغامر، والبياض الغامر" (المرزوقي، ١٣٣٢، ج:١ ص: ٣٣٩).
٢. وما ذكره أبو الحسن الصّابي (٤٤٨هـ) في(تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء) ولم يصرِّح باسم المبرِّد أيضًا، يقول: "والعرب تقول: سواد الأرض وبياضها، فالسواد: العامر. والبياض الغامر" (الصابي، د.ت، ص:٧٨).
٣. وما نقله البَطَلْيُوسِيّ (٥٢١هـ) عن المبرِّد ولم يذكره صراحة، إذ قال: "الْعَرَب تَقول لَك بَيَاض الأَرْض وسوادها، يعنون بالبياض مَا لَا عمَارَة فِيهِ وبالسواد مَا فِيهِ الْعِمَارَة، فَهَذَا مَا يحْتَج بِهِ لمن ذهب الى معنى الْبيَاض، وَمن ذهب إلى معنى السوَاد فإنما أَرَادَ أَنَّهَا احترقت" (البطليوسي، ١٤٠٣، ص:٤٥).

## الخاتمة

عرضنا في هذا البحث مقدمة عامة عن بدايات مصطلح الأضداد عند اللغويين، وبيَّنا أهمية إفراد المبرِّد ببحث يجمع ما تناثر من ألفاظ الأضداد في كتابه (الكامل)،مستعرضين تلك الألفاظ عند المبرِّد حسب ورودها في كتابه، واصفين خطوات معالجته، مستهدفين مفهوم الأضداد ومنهجه في درسها، ومتلمسين تأثُّره بمن قبله وتأثيره بمن بعده، وقد تبيَّن لنا أن مصطلح (الضد) بقي حتى عصر المبرِّد(٢٨٥هـ)غُفلًا من القيود الجامعة المانعة وأنه ما زال أمشاجًا لم تتمايز معالمه، ثم استخلصنا مما عرضناه ملامح المنهج الذي اتبعه في أضداده، وقد تمثل ذلك في عشرة أمور، هي: (التفسير السياقي، الاستشهاد، والتصريح بذكر الضدين، والحكم بضدية اللفظ، والتصريح بالمصادر التي أفاد منها، وتصريف بعض الألفاظ، والقياس، الترجيح، والاشتقاق، والمحاكمة

العقلية)، ثم ذكرنا طرفًا مما وافق فيه سابقيه، وطرفًا مما خالفهم فيه، وجمعنا ختامًا ما استطعنا من أقوال له في الأضداد التي درسها في كتابه (الكامل) وتناقلتها المصنَّفات من ورائه.

الهوامش

(١) البيت من الرمل، وهو بلفظه في: (شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ١٩٦٢، ص١٩٧).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلفظه في: (ديوان الشماخ، ١٩٦٨، ص٢٢٩).

(٣) البيت من الطويل، ورواية الديوان: (وجاء بجلمودٍ له مثلُ رأسه ... لِيُسقَى عليه الماء بين الصرائمِ)، وهذا الاختلاف في الرواية لا يؤثر في دلالة (الصرائم). انظر: (شرح ديوان الفرزدق، ١٩٣٦، ص٨٤١).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلفظه في:(ديوان بشر بن أبي خازم،١٩٦٠،ص٢٠٥).

(٥) البيت من البسيط، وهو بلفظه في:(شرح ديوان حسان بن ثابت،١٩٢٩،ص١٣٦).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلفظه في: (الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الأعشى، ١٩٢٧، ص٤٤).

(٧) البيت من الطويل، وهو بلفظه في: (شرح ديوان الفرزدق، ١٩٣٦، ص١٣٩).

(٨) البيت من الطويل، وقد ورد الشطر الثاني في الديوان بلفظ (في غَيْرِ عَاجٍ) بدلًا من (من غَيْرِ عَاجٍ) ولا أثر لهذه الرواية في دلالة (الجون)، انظر: (ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ١٩٨٦، ص٩٥١).

## قائمة المصادر المراجع


١. القرآن الكريم.

٢. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي/ حمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٣م.

٣. الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين(٣٥٦هـ)، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس/ د. إبراهيم السعافين/ بكر عباس، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨م.

٤. الأصمعي (٢١٦هـ) والسجستاني (٢٤٨هـ) وابن السكيت (٢٤٤هـ) والصغاني (٦٥٠هـ)، ثلاثة كتب في الأضداد ويليها ذيل في الأضداد، تحقيق: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢م.

٥. الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان شعر الأعشى ميمون بن قيس بن جندل مع شرح أبي العباس ثعلب، تحقيق: رودلفجاير، الطبعة الأولى، مطبعة آدلفهلزهوسن، بيانة، ١٩٢٧م.

٦. الأنباري، محمد بن القاسم (٣٢٨هـ)،كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ١٩٨٧م.

٧. آل ياسين، د. محمد حسين، "كتاب الأضداد للتَّوَّزي"، **مجلة المورد**، ١٩٧٩، ٨ (٣)، ١٦١–١٩٠.

٨. البرقوقي، عبدالرحمن، شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٢٩م.

٩. البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٠. البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، إعداد: محمد عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
١١. ابن حبيب، محمد، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
١٢. الحربي، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق (٢٨٥هـ)،غريب الحديث، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.
١٣. أبو حيان، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
١٤. ابن أبي خازم الأسدي، بشر، ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق د. عزة حسن، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٠.
١٥. الزَّبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الكريم العزباوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م.
١٦. الزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاوي/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.
١٧. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
١٨. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ علي محمد البجاوي، الطبعة الثالثة، دارالتراث، القاهرة، (د.ت).
١٩. الشماخ، ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادي، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
٢٠. الصّابي، أبو الحسن الهلال بن المحسّن (٤٤٨هـ)، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، الطبعة؟، مكتبة الأعيان، د.ت.
٢١. الصاوي، عبدالله، شرح ديوان الفرزدق، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٣٦م.
٢٢. أبو الطيب، عبدالواحد بن علي (٣٥١هـ)، كتاب الأضداد في كلام العرب، تحقيق: د. عزة حسن، الطبعة الثانية، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٦م.
٢٣. عباس، د. إحسان، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، الطبعة الأولى، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.

٢٤. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار/ أحمد يوسف النجاتي، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٥. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ)،تأويل مختلف الحديث، تحقيق: د. محمد نافع المصطفى، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٤م.
٢٦. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣م.
٢٧. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٦م.
٢٨. قطرب، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ)، كتاب الأضداد، تحقيق: د. حنا حداد، الطبعة الأولى، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤م.
٢٩. القيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
٣٠. المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، الكامل، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.
٣١. المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
٣٢. المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، الأزمنة والأمكنة، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد–الهند، ١٣٣٢هـ.
٣٣. المنجد، محمد نورالدين، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.
٣٤. المنجد، محمد نور الدين، التضاد في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.